

لا يملك خلاف النفقة والسقوف من فتاوى الزوى مسالمة في شخصه وبيع  
اراه ثم بعد الدخول بها مع ابوها الزوج منها وقال لا اسكن ابنتي الذي اسكن  
شركي والحال ان الناصية القوم بها ليس من اسكن شرعي فهل يجزى الان على  
تسكينها بالناصية كما قال المالك في حال احكام شيخ الاسلام جلال الدين  
ثم جبر الزوج على اسكانها سكتا بليق بها والان على قبول ذلك منه وسكتها  
في بلد الا لا مسالمة نفقة الرقيق واليهام واصله بقدر الكفاية ولا يملك  
من العمل بالاطيعين هو وقال في الروضة فرج جبر يظن الدائم الا تطقت  
من تشقيل الحمل وادامة السر وغيرهما قلت يجوز حملها الا تطقت الدوام عليه  
وان كانت تحمله يوما ويوم كما سبق في الرقة وقال في ذلك في اصل الروضة  
لا يجوز للسيدات تطيق رقيقهن من العمل بالاطيع الدائم عليه فلا يجوز ان يطيق  
علما بعد عليه يوما ويومين ثم بعد عن كتاب **الاحكام**  
وتسمى في الصفة بالتيمة وما بعدة الى البلوغ تسمى فالة قوله الماوردى وقال  
عنه تسمى حضنة ايضا وهي من لا يستقل بامورها يصح بيعه ويقتد على  
رضه ولو لم يرض او يحق فانا ان يتبعه بفلسه حسده وشباب ودهنه وحلمه يربط  
الصفة في اليتم ويخرجه لبيام ولا انان اليتم بها في الشريعة الاسلام وقال  
الشافعي اذا تقاضى المخاص بان دفع كل واحد الى الآخر فالخصامة على عليه  
نفقة او تراجموا ان يطبقها كل واحد من صبيحة او الاولى النساء الام ثم  
امها بالمدارات بانان ثم ام الام ثم امها بالقدرة والاشم في الشرع الكسر  
والاظهر في الشرع الصغر والاصغر والروضه ان اللان للخصامة انما هو الذي سخر  
النفقة القصير والطويل هو مسالمة ابن العم في الحضنة تسلم اليه الست  
الخصمير التي لا تشترى وتسلم المشتهة ايضا اذا كانت له ابنت عمه  
وان الاب والجد اذا سافر للاقامة دون مسافة القصه فزواجها بالولد  
ومنع الفلانة من مفارقة الابوين او البلق بيدها كما تفكر في الروضه عن اطلاق  
جماعة ثم حالها ان البلوغ في مال فذلك والاقتال وهو حسن  
والصواب يسهه ايضا اذا كان اسر والوصف من انفراده فتنة او تملكه هو  
وقال الشيخ زكريا في الروضه وتسنن للباقة العاقلة غير الزوج بحيث شأن

للتكليف

لا يملك نفسك الا تطيقها واذا احب ان يتدين تقول له الرقة لا تشترى في نفسه عنه  
عزير ما يري تسبها فاجاب في جوابه هذا الذي يراه من العفو وعلي  
النفقة والاعراض من التسبب والكتفاء صفا عظيم الضرر اما اوله فلا ان  
النفقة على الزوج شرط اعند من يراه من اصل الرقة والنفقة من ضعف شدة  
بها ان يكون كغيرها من الناس غير متعرض للرزاق ويكون في الناس  
كواصيهم لبا وصره ويجزى قلبه جلاوه وسكتها عند تمام الرزاق عنه  
ولا يظهر قلبه سببه ذلك شرط الا يكاد يقربها وهو المال واما  
فانما هذه امر على كمال الحال ورضي الزوجه لا يعمد في ذلك فان لا يستمر  
فيها من الاحوال ولو صحت فان رضى الصفر فليكن عمل الاطلاق الكسب  
الحلال والله على العيال ولو بالمراعاة ان يرضع من يقول من فتاوى ابن  
الصلاح مسالمة والنفقة اذا كان الزوج قبل عرضها عليه نفسها وتكسبه  
سها قلف الطريف الى ايمان نفقة عليه وهو عايب فاجاب **الاحكام**  
اذا كان مكانه معلوما وطلبت اليه اني سلمه نفسي اليك ووصل الخبر اليه  
بذلك ومضى زمان امكن العدم والاحتياج وصحت النفقة حينئذ وان  
انقطع ذهنه ولم يعلم كانه ولا سئل الى ايمان النفقة لتفكر العاين على الوجه  
الذي ذكرناه ونحوه ولا يعلم فانه من الصلاح في فتاوى مسالمة فمن  
له اشترى باقلم وهو باقلم لهاها والادها لزوجها فقال لم زوجها فخذ  
اشترى مولاك بل لك فاحذرها واقامت مدة طول بل لم يتبعها الزوج  
والمسئل لها نفقة ولا يسقوف وتغزى بذلك قلف بلون خلاصها من ذلك  
**احكام** الشفيع وان قاسم الفزى لا تشترى عليه نفقة ولا يسقوف  
اذا كان سفرها الى بلد ابيها الفيز عن الزوج اي لغير حاجته واذا  
افاد عدم الاتي فخلاصها العود من المطالبة والله اعلم مسالمة تترك الزوج  
زوجته مدة لا نفقة ولا يسقوف وهي ممكنة مسلمة نفسها اليه يصير ذلك  
دنيا عليه في ذمتها لا الجمل تشق النفقة في ذمته وتشتبه باليسقوف  
ايضا على الاصح ولا تشب السلى واعرض على المذهب الصحيح لانها لا تمنع